كـــلـــمـــات المـــالـــكـــي

قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

نعال إسفنج!

لجنة النزاهة البرلمانية قالت إن ثلاثين ألف موظف في الدولة العراقية دخلوا الوظيفة بشهادة مزوّرة، وإن ألفي مسؤول كبير "بدرجة وزير أو وكيل وزير أو مدير عام إضافة إلى بعض النوّاب" أصبحوا بفضل تزوير شهاداتهم مسؤولين و.. كباراً.

وأنا أقرأ هذا الخبر تذكرت أيام الثمانينات، أيام كان كثير من شباب العراق مزورين محترفين، كان التزوير يدعو للفخر، لأن من يقوم به يريد أن ينقذ حياته وحياة من يزوّر لهم الوثائق من سلطة غاشمة، ويقف بالضدّ من نظام يسوق الجموع إلى محرقة بدا وقتها وكأنها بلا نهاية، ولأنّ في الأمر مغامرة تجعل المزوّر عدواً لأقسى جهاز أمنٍ في العالم.

كنا مزورين محترفين، حين فصلت من كليتي، لأني لم أشترك في معسكرات التدريب على السلاح في ١٩٨٧ ، قررت أن لا ألتحق بالجيش، وكان لا بد لي أن أتعامل مع جيش آخر صار لي منهم أصدقاء، جيش مزوري الهويات والوثائق وأوراق الإجازات العسكرية.

كانوا يزوّرون كلّ شيء تقريباً، صديق لي كان يزوّر هوية انضباط عسكريّ "هل تتذكرون الزنابير؟"، هو مغرم بتزوير هوية الكائن الذي يسبب لنا الرعب حتى في أحلامنا، وأدوات التزوير مضحكة أحيانا، نعال إسفنج يمكن أن يكون ختماً لوزارة الدفاع أو ختم كلية الفنون الجميلة.

كم من مرة قبض علينا، لكنّ أغرب حادثة وقعت لي حين كنت أسير بهوية لصديقي وليد عبد الله "وكان طالب كلية" وضعت فيها صورتي، التزوير محكم للغاية لكن حظي العاثر جعل الشرطيّ الذي أمسك بي صديقاً لعائلة وليد ويعرفه جيداً، والتقى بوليد قبل لحظات.

قُبض عليّ وقتها وحجزت لساعات، وكانت تنتظرني عقوبات قد تصل للإعدام "هروب وتزوير وثائق"، ولم ينقذني إلا نقيب شرطة اسمه وجيه، هو ذاته وجيه عباس صديقي الشاعر والكاتب. مزّق الهوية وقال لي: افلتْ .. الكط اللاين فلكطته.

شكرته مراراً من قبلُ، وهذا العمود فرصة لشكره مرة أخرى. بعد حادثة القبض عليّ متلبساً فررت من العراق لفترة قصيرة استمرت ١٨ سنة فقط، ولم أعد إلا بعد سقوط صدام، الرئيس الذي كانت أهون خطاياه أنه أجبرني على التزوير.

كنت مزوّراً حين كان التزوير بطولة ومنقذاً من الموت، أما اليوم فإن التزوير بات يصنع وزراء وبرلمانيين ووكلاء وزراء ومدراء عامين. وكم أشعر بالندم أني ضيّعت مستقبلي على هذا النحو المفجع، لم أكمل دراستي، وتغربت طويلاً، بينما بمقدوري العودة إلى خبرتي القديمة لأصبح وكيل وزير أو على الأقل رئيس مجلس بلديّ!!

أفكر بجدّ في تزوير وثائق تجعل لي راتباً فلكياً وتدخلني في عصابة الصفقات المشبوهة وتركبني سيارة مصفحة وتجعل لي حماية ويسمونني سيادة النائب أو معالي الوزير. أشعر بالحيف أني ليس بيني وبين أن أكون وزيراً أو وكيل وزير أو نائباً في البرلمان سوى نعال إسفنج!

ما رأيكم .. أزوّر أم لا أزوّر؟ ذلك هو السؤال!

□يحيى الكبيسي

في سياق ثقافة الاستنساخ التي حكمتنا طيلة مرحلة الحصار، امدنا الصدبق صفاء صنكور في نهاية العام ١٩٩٩ بكتاب عنوانه ""كلمات صدام . الخطاب السياسي في العراق" لم يكن قد مر على صدوره سوى عام واحد للباحثة الأمريكية Afra Bengio، فقمنا باستنساخه خفية، كعادتنا، في مكتب الصديق أحمد الشيخ علي. حاول هذا الكتاب دراسة الخطاب السياسي من خلال الكلمات، والمصطلحات، والمفاهيم، والعبارات، والأفكار التي نجدها في الخطابات التي يوجهها صدام حسين إلى الجمهور. وقد اتكأ الكتاب على فكرة أن هذه الخطابات شكلت بنية الثقافة السياسية في العراق.

وأجدنا اليوم بحاجة ثانية إلى التمعن في "كلمات المالكي" من أجل الوقوف على طبيعة الخطابات التي تشكل الثقافة السياسية اليوم في بلد يفترض أنه قد قاطع تراثة الاستبدادي وانتقل الى "فضاء ديمقراطي" ، بالقوة، بطبيعة الحال، وليس من خلال تطور تاريخي ذاتي أو إرادة ملموسة لنخبه السياسية المفترضة وهذه هي المشكلة!

فالسيد نوري المالكي، الذي جاء إلى منصبه من خلال تصويت التيار الصدري على اختياره مرشحا للتحالف الوطني بوصف هذا التيار الكتلة البرلمانية الأكبر، ومن خلال اجتماع أربيل الذي أتاح له الحصول على قبول التحالف الكردستاني به مرشحا لرئاسة الوزراء، ثم اضطرار القائمة العراقية للتصويت له في مجلس النواب، يصف هؤلاء عند استقباله وفدا من محافظة صلاح الدين يوم ٢٠١٢/٦/٦ هؤلاء جميعا بأنهم انما يريدون "تعطيل العملية السياسية"، وأن "ما حصل من مؤامرات تستهدف العملية السياسية والتجربة الديمقراطية سيمنى بالفشل"! ثم تحدث عن دور العامل الخارجي بالطبع: " ان الضغط يزداد كلما بدأت الحكومة تتجه بشكل صحيح لبناء الدولة ، وكلما تقدمنا خطوة واجهتنا تحديات جديدة لم يكن العامل الخارجي بعيدا عنها ابدا"، ثم التلويح بشيء من خطر الطائفية: " ويراد لجسد العراق أن تنخره الطائفية البغيضة".

ثم يتحدث في اليوم التالي ٢٠١٢/٦/٧ عند استقباله أعضاء تجمع الوفاء للعراق، وهو تجمع يضم جماعات المنشقين عن العراقية، أو بعضا مما يزال عضوا فيها! قائلا: " إنني أثمن هذه المبادرة واعتبرها خطوة على طريق التصحيح"، مؤكدا أن "العراق بحاجة الى تيار وطني حقيقي يقوم على أساس وحدة العراق بعيدا عن الانتماءات القومية والدينية والطائفية". هكذا يكون خروج بعض النواب، الذين وصلوا إلى مواقعهم بفضل أصوات القائمة وليس بفضل أصواتهم التي حصلوا عليها حقيقة! عملا وطنيا تصحيحيا، في حين يكون خروج البعض الآخر عن موقف كتلهم شقا للصف الطائفي وخيانة للوطن! أي ان ما يحدد طبيعة الفعل ووصفه يتعلق حصرا بالموقف من السيد رئيس الوزراء ودولة القانون، فالوقوف معهم لا يمكن إلا أن يكون عملا وطنيا، والوقوف ضدهم لا يمكن إلا أن يكون خيانة وذا بعد طائفي!

ثم يتحدث السيد رئيس الوزراء مرة أخرى عن مناوئيه يوم ٢٠١٢/٦/٨ مهددا بأن "الالتفافات والتزويرات والتهديدات لن تمر بدون حساب"، ولكنه يعود في الوقت نفسه ليتحدث بصوت الأب الذي سيمد يده "حتى للذين تورطوا بعمل معارض وعمل غير صحيح". متعهدا بأن يقود حركة تصحيحية داخل البرلمان القادم هدفها الحقيقي الالتزام بالضوابط الوطنية"!

وإذا كانت هذه الخطابات قد جاءت في ظل صراع سياسي معلن، ومن ثم يمكن للبعض أن يعدها جزءا من هذا الصراع، فكيف يمكن تفسير استمرار هذا الخطاب في ظل الحديث عما يسمى بورقة الإصلاح السياسي!

يتجاوز السيد المالكي، لدى استقباله لشيوخ عشائر بني كعب يوم ٢٠١٢/٨/٢٧ ، خطابه المتقدم، لنكون أمام اتهامات تعبر الكتل السياسية لتمس صلاحيات السلطات الاتحادية القائمة نفسها، بل وتتحداها بشكل صريح!

يقول المالكي لمستمعيه أن انتخابات العام ٢٠١٠ كانت "تدار من قبل عاصمة معينة". وأن عملية اسقاط الحكومة وسحب الثقة كانت تدار أيضا "من قبل عاصمة معينة". وأن سياسيين عراقيين "كانوا متورطين بهذه الأعمال". ليقرر أنه في المرحلة المقبلة "اللي مارسوا هذا العمل، اللي صاروا امتدادات للدول، وما أستثني دولة، ينبغي أن لا يكونوا بهذه البلد [!!!]، اللي ما يؤمن بعزة العراق لا يكون بموقع المسؤولية".

. يقول المالكي لمستمعيه أن المحاكمة السياسية الموجهة ضده تصل إلى مرحلة المطالبة باطلاق سراح المعتقلين، وأنهم يعملون على قانون عفو جديد. لينتهي إلى إعلان رفضه ذلك، يقول: "لا والله لن أسمح بذلك ... أنا أعتبره خيانة". ويقول أيضا: "نرفض رفضا قاطعا صدور أي قانون عفو"، ثم يقول أيضا: "ما نقبل أبدا". وبعد أن يفصل في طبيعة الجرائم التي يرفض "هو شخصيا" العفو عن مرتكبيها، يقول: "أما بقية القضايا خلي يصير عفو ... والله ما عدنا مانع"!

وفي سياق اخر يقول لمستمعيه أيضا أن مجلس النواب رفض "من حيث المبدأ" الموافقة على ما أسماه "موازنة ب ٨ مليارات دولار" للبنى التحتية، وأن هذا الرفض "مو دستوري" وأن مجلس النواب "ليس من حقه أن يرفض موازنة الدولة، إنما من حقه أن يخفض المجمل أو يسوي مناقلات، أما يلغي أبواب، مثل ما سووها بالمرة السابقة، فلغوا أبواب خلقونا مشكلة ... الحكومة هي المسؤولة، أنت ما يصير تلغي، أنا أعرف مصلحتي شنهو"!

. ثم يقول المالكي أن مناوئيه يرفضون تطبيق الدستور، وأنه وحده حامل مشعل الدفاع عن الدستور. ثم يسرد عليهم ما يسميه "مفردة" من ٣٢ مخافة دستورية قام بها هؤلاء. يقول: "المنافذ الحدودية من مسؤولية الحكومة الاتحادية ... الدستور يلزم أن تكون المنافذ الاتحادية ضمن مسؤولية الحكومة الاتحادية".

يقول المالكي لمستمعيه ايضا أن ثمة نوعين من الاتفاقات: "نوع إملائي اذلالي، ونوع اتفاق قوة، اليوم نحن مع اتفاق القوة الذي يستند إلى قوة الدستور وقوة المكونات [!] التي تلتزم بالدستور". لينتقل بعدها مباشرة للحديث عن "الفيتو"، يقول: "أكو لغة هي لغة الفيتو، إنه من حق طرف معين أن يستخدم فيتو ... بالنفط فيتو، بالمحكمة الاتحادية فيتو، بالتمييز فيتو، بمجلس الوزراء فيتو. بلد الفيتوات ما يمشي، إنما يمشي بلد الدستور والاغلبية". ثم يشرع لمستمعيه معنى العلاقة بين الديمقراطية والأغلبية، يقول: "مو نكول ديمقراطية، في مفهوم البعض إن الديمقراطية تعني أن نعطي للأقلية حق الفيتو، إذا صارت حكومة الأقلية مو حكومة الأغلبية ولا حكومة الديمقراطية". ليقرر بعدها أن الديمقراطية "تعني حكم الأكثرية، والأقلية محفوظة بحفظ الدستور".

ثم يعد مستمعيه بالقول "إن شاء الله في الانتخابات القادمة نتخلص من المحاصصة، نتخلص من هذه القيود" وأنه في تلك الحالة فقط، أي حكومة أغلبية سياسية، يمكن محاسبة الحكومة. أما الآن "محد يكدر يحاسبنا، أنا أكلكم بصراحة محد يكدر يحاسب الحكومة، لأن انت شمقدم للحكومة من مساعدة حتى تحاسبها، انت مقيدني، انت مكبلني، ما منطيني حرية حتى أكدر أتحرك، طبعا ما أكدر أنتج".

إن ما يقوله المالكي موجه لجمهوره. وهنا لا نتحدث عن الجمهور العراقي وإنما عن فئة مستهدفة يوجه اليها المالكي خطابه عادة بمعزل عن محاولات التزويق ذات البعد الوطني المفترض. والتي عادة ما تصاحبها لغة جسد ، خاصة هي لغة يعاد انتاجها "شعبويا" لتشكل "ثقافة سياسية" يحدد تصورات ومن ثم خيارات هذا الجمهور "المحدد"(من هنا تاتي دلالات الصوت الذي جاء من القاعة بعد انتهاء المالكي من كلمته أمام شيوخ عشيرة كعب ليقول للمالكي: "العراق أمانة بركبتك").

ان ما يفهم من الخطاب أن معارضي المالكي قد جاؤوا إلى السلطة بالتزوير، وأنهم متآمرون، يعملون ضد العملية السياسية، وضد الديمقراطية، وأنهم عملاء يستخدمهم الخارج ضد مصلحة بلدهم، وأنهم طائفيون، ويصل الأمر إلى الدعوة الى طردهم من البلد! ثم يوحي اليهم بأنه هو الممسك بعصا المحاسبة، وأن الوقوف ضده لا يمكن أن يوصف إلا بأنه "تورط"، وأنه قادر على "قيادة حركة تصحيحية" داخل مجلس النواب. وأنه لن يسمح لمجلس النواب بتشريع قوانين يرفضها هو شخصيا، وأنه قد لا يمانع بإصدار قرار يلتزم بما يراه هو (وهو بهذا إنما يخالف مبدأ الفصل بين السلطات الذي أقره الدستور العراقي في المادة ٤٧). ويقول لهم أن مجلس النواب "ضد مصلحة الشعب" لأنه يرفض تمرير موازنة متعلقة بالبنى التحتية، ولكنه لا يقول لهم أن هذه الموازنة لا علاقة لها بالموازنة الاتحادية الواردة في النص الدستوري، وأنها شيء مختلف تماما! ويدعي أن الجميع ينتهكون الدستور، ثم يضرب مثالا لما يجده انتهاكا للدستور من دون أن يقدم الدليل على ما يقول (الدستور العراقي جعل إدارة الكمارك في المادة ١١٤ ضمن الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات ولم يجعلها ضمن السلطات الحصرية للحكومة الاتحادية، كما أن المادة ١١٥ أعطت لحكومة الأقليم والمحافظات الأولوية فيما يتعلق بهذه الصلاحيات المشتركة على الحكومة المركزية في حالة الخلاف بينهما). ويقول لهم أن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية أو الأكثرية، وهو يدرك أن السياق، وتمثلات الجمهور التي يعرفها تماما، لن تفهم من هذا الخطاب سوى الحديث عن الاغلبية الديمغرافية! ويقول لهم أن الفيتو لا يبني بلدا، ولكنه يضرب مثلا بفيتو المحكمة الاتحادية وهو يعرف تماما أن التحالف الوطني وبضمنه دولة القانون هم رافعو لواء هذا الفيتو! ويقول لهم أنه لن تكون هناك حكومة محاصصة في الانتخابات القادمة وهو يدرك ايضا ما يحمله هذا الوعد من ايحاء يتعلق بدوره هو في ذلك. واخيرا يقول لهم أن لا أحد قادر على محاسبته أو محاسبة الحكومة، وأن فشل الحكومة سببه مجلس النواب وليس أداء الجكومة نفسه!

ألم نقل دائما أن الأزمة تتعلق بطبيعة النخبة السياسية، وثقافتها، وممارساتها، وأن الحديث عن إمكانية قيام ديمقراطية بلا ديمقراطيين محض خرافة.

نقـص المـنـاعـة الـكـلامـيـة المكتسـب

□قيس قاسم العجرش

كما درجت الجامعات المرموقة على عقد مؤتمرات تتمخض عنها تعريفات متفق عليها لأهم ما يشغل العلماء من مصطلحات، نجد أنفسنا كعراقيين بحاجة إلى مثل هذا المؤتمر كي يحل إشكال "حوار الصمم بالألفاظ" بين الناس والحكومة .

علينا أن نفهم كشعب أولاً ما هي اللغة التي تتحدث بها هذه الحكومة ؟

وما هو المقصود والمراد بالضبط من المعاني في طوفان الكلمات التي تناقض بعضها بعضا ؟

هذا الطوفان نسيج فيه منذ أن أصبح "لغو"النائب خبراً ومنذ أن أصبحت الوزارة والكتلة والدائرة الرسمية والحزب والمفوضية والهيئة، كلها تمتلك متحدثاً رسمياً باسمها إلا أن جميع من في هذه المسميات يمتهن "التصريح"لوسائل الإعلام.

نعرف من النحاة أن الجملة هي وحدة كلامية تعطي معنى مفهوماً، لكن هذا التكوين لم يصل بعد إلى معارف الحكومة،هي علمت فقط أن لديها مجموعة من الناس يمكن أن يسكروا ..ينتشوا..يتخدروا..بالكلام .

نؤكد هذا بدلالة استخدام اللغة في "دوالغ"حكومية يزق بها المواطن يومياً... انظروا إلى هذا ...والدوالغ، لمن لم يكن في العراق منهم ساعة صدور هذا المصطلح مفردها (دالغة) وهي الاحتيالات التكوينية المبنية على الغش اللفظي أولاً.

مستشار رئيس الوزراء يعيد تعريف مصطلح"الذلّة"ويصف إجراءات الدخول إلى إقليم كردستان بأنها "مذلة ومهينة"... عجيب أمرك سيدنا من هاتين الكلمتين!!.... الذلة والإهانة ..عجيب مورد استخدامك لها .

ألم تسمع عن سبعة ملايين عراقي في بغداد"يهانون"يومياً و"يذلون" كلما تعرضت هيبة دولتكم القانونية إلى عدوان و عمل إرهابي؟

يعني،سيدنا،ألم تسمع ولا حتى في تقرير صحفي واحد حديثاً عن الذلة والإهانة التي ينالها المواطن العراقي في بلده؟ على يد شرطي فظ استأجرت الحكومة فظاظته أو على يد وزير لم يتعرق ولو لدقيقة في قيظ تموز بينما مات خمسة ملايين عراقي بحسرة ظهيرة باردة و قبل أن تتحقق عقود فيليبس وكهربائها الموعودة.

ألم تسمع أن ٢٣٪ من العراقيين تحت خط الفقر وهذه ربما لا تكون مذلة لكنها إهانة لكل عراقي شارك في صناعة الحكومة الحالية وراهن على الديمقراطية(النسخة المسخ من الديمقرطية التي تهان يومياً في العراق).

كما لم تسمع عن"إهانة"أهالي بغداد حين قررت الحكومة حبسهم في بيوتهم أسبوعا لتقيم قمة بغداد"الآمنة"التي لم نفهم إلى الآن ما الذي جنى العراق منها وأنا شخصياً أحسست بالذل مضاعفاً بعد الإقامة الجبرية في المنزل عندما قرأت في صحيفة الحكومة تحقيقاً عن (فوائد حظر التجوال) .

فاقكم المنصف المرزوقي حينها أدباً وخلقاً حين اعتذر من أهالي بغداد قبل أن يصعد الطائرة القادمة إليها.

عجيب.. إلا أن يزول العجب فنفهم أن للسيد المستشار تعريفاً آخر ونحتاً لغوياً مغايراً لما يعرفه الناطقون بالعربية عن مدلول كلمتي "ذلة ومهانة".

لكن مرض نقصان المناعة الكلامية هذا أصاب أكثر من مستشار وأكثر من مسؤول،بل هو ينتقل بالعدوى ربما تزدهر فايروساته أكثر في اجتماعات التقاسم التي يحضرها هؤلاء.

وعملياً فنحن ندور في فلك(تحشيش) الحكومة اللغوي .

فورقة الإصلاح،التي زفّها المتحدثون ذوو السيارات والحمايات لنا،اكتشفنا أنها نص غير مكتوب قبل أيام فقط...بعد شهور من الجدل الإعلامي واللغوي حول بنودها.

ولا ندري إن لم يكن قد توفر حينها قلم وبضع أوراق للذي أطلقها ودار يطرق بها على رؤوسنا.

أما مصطلح(سحب الثقة)فقد اكتشفنا علانية أن من يخبرنا بإلغائه هو رئيس الحكومة نفسه ،أي أن المنوي سحب الثقة عنه هو من رد السحب إلى أعقابه وأفتى بانتهائه.

هذه سمعنا عنها فقط في بعض الدويلات الإفريقية حين يعلن كل زعيم عصابة(مرشح لانتخابات الرئاسة) ،إنه هو لا غيره من فاز بالانتخابات وليذهب الآخر إلى الجحيم ...في حالتنا اللغوية يمكن أن نقول :فليذهب الشعب العراقي إلى متاهة الحكومة اللغوية وهي مساوية بكثير من الوجوه للجحيم.

وحتى نبقى في إطار"الذلة والمهانة"التي عرّفها السيد المستشار لإجراءات الدخول إلى كردستان ، نقول:"الذلة والمهانة "تكمن في اضطرار المسافرين براً إلى الركون للطريق الترابي لأن بوابة العاصمة شمال بغداد لم يكتمل بناؤها من عام ٢٠٠٨.

"الذلة والمهانة" تكمن في نقطة سيطرة شمال بغداد(مدخل الشعب)حين ننتظر في الزحام لساعة أو أكثر ونمر بعدها على جندي مشغول بالموبايل أو ليرفع بوجهنا الجهاز الأكذوبة المزيف الذي يتحسس العطور.

"الذلة والمهانة" تكمن حين نُقبل على العاصمة بغداد من مدخلها الشمالي فلا نرى سوى غابة من الظلام في الليل وأخرى من الدخان والزحام في النهار.

من يُحاسب الإباحية؟

□لينا مظلوم×

واكب انطلاق تقنية الأقمار الصناعية التي جعلت الفضائيات حقا متاحا لسكان الأرض عملية "المتاجرة" بهذه الثورة التكنولوجية الهائلة التي تنقل أحداث أقصى بقعة في العالم دون أن نبرح أماكننا بمجرد الضغط على جهاز تحكم..في البداية وجدها بعض "التُجار" الفرصة الذهبية كي يفتحوا "مول" لعرض أقدم بضاعة في التاريخ و أكثرها ضمانا للربح.. هي مهنة مخاطبة الغرائز و الشهوات.. و انتشرت القنوات الإباحية مقابل مبالغ يدفعها المشتركون.. حتى تنبهت التيارات الدينية إلى هذا "المول"..لتقرر الدخول في مواجهة مع هذه القنوات- فهذه التيارات لم تختر عبر تاريخها المواجهة من منطلق شجاعة الدفاع عن المبدأ.. بل وفقا لما تتطلبه مصالحها- مثلا إصرار أفرادها على تشييد الجوامع جوار البارات أو الملاهي الليلية ليس بوازع إيماني ،إنما بهدف إثارة السؤال القنبلة..لمن يكون حق البقاء.. للجامع أو البار؟!

اقتحمت التيارات الدينية بمختلف توجهاتها السوق الفضائي لتصبح "رادارا" نشطا يبث بين مشاهديه-خصوصا الشباب- رسائل الإرهاب و التطرف و تكفير الرأي الآخر.. لكن يبدو أن هذا الدور لم يعد كافيا لتحقيق نسب المشاهدة العالية التي تسعى لها هذه التيارات.. عندها لم تجد هذه القنوات ،التي تزعم التعبير عن أسمى القيم الروحانية ،حرجا من التدني إلى مجاراة القنوات الإباحية في أساليب الإثارة و الفُحش و البذاءة..لعلها تجد بين هواة متابعة القنوات الإباحية من يستهويهم شكلا مختلفا للبذاءة و هي ترتدي عباءة الدين..

في مصر بدأت هذه القنوات مؤخرا التنافس على إطلاق أقذر الشتائم و الصفات و نهش الأعراض على كل المختلفين فكريا مع التيارات الدينية و على دعاة الحفاظ على مصر دولة مدنية في مواجهة هجمة جماعة الإخوان المسلمين نحو"أخونة" كل مؤسسات الدولة.. خلعت هذه القنوات وجه التسامح الديني و عفة اللسان- و هي المُفترض أبرز صفات و شروط الداعية المسلم- .. لتتحول إلى "دكاكين" تُستباح فيها أعراض و سمعات أدباء و كُتاب و فناني مصر- تحديدا الفنانات- بل إن فتاوى إهدار دم كل من تسول له نفسه الاعتراض على جماعة الإخوان أو أي من التيارات الدينية أصبحت تُطلق يوميا عشرات المرات عبر هذه القنوات دون رادع.. و اعتبر أحد مشايخ هذه القنوات أن الفن هو صناعة الدعارة.. و نهش أعراض فنانات مثل إلهام شاهين بتهمة الزنا و هالة فاخر التي هددها بالضرب بالحذاء لمجرد إبدائها رأياً لم يعجبه.. كما اعتبر عادل إمام كافراً من أهل النار..و نجيب محفوظ أديباً داعراً! و المسيحيين هم رأس الكفر و أساس التخريب!!.. و الأمثلة لا حصر لها. و كلما تمادت هذه القنوات في سعيها إلى جذب نسبة مشاهدة أعلى عن طريق الخوض في الأعراض و النميمة الجنسية..كلما اقتربت من مضمون القنوات الإباحية التي تتخذ من إثارة الغرائز سوقا لعرض بضاعتها ..

الأمر المثير للدهشة أن حُكم جماعة الإخوان في مصر استهل عهده بإغلاق القنوات المعارضة له و التعدي بالضرب على الكتاب و الإعلاميين .. و تقديم البلاغات ضدهم إلى القضاء تحت بند تهمة "مطّاطة" هي إهانة الرئيس و إثارة القلاقل و الفتن.. دون أن يُحرك احد من "الإخوان المسلمين!!" ساكنا ضد "دكاكين البذاءة" التي لم يسلم منها احد ، وكأن الإهانة تشمل فقط الرئيس و جماعة الإخوان و ذراعها السياسي حزب الحرية و العدالة.. أما من عداهم.. فأعراضهم و شرفهم مُستباح لكل من هب و دب أو جلس أمام كاميرا الفيديو..

أخيراً ..رغم تقديم بعض الفنانات ممن طالهم السب و التجريح بلاغات إلى القضاء ضد مشايخ هذه القنوات .. يرى غالبية مُثقفي مصر أن هذه الهجمة الشرسة لن تتوقف أمام مجرد أسماء محددة.. إنما هي بداية عملية اغتيال معنوي جماعي يستهدف التيار المدني و دعاة التنوير و أصحاب الرأي المعارض لأخونة الدولة .

×كاتبة عراقية مقيمة في القاهرة